د. عمر عثمان سعيد العمودي

مكانة اليمن الدولية في عهد الرئيس علي عبدالله صالح

■ تحظى كل دولة من دول العالم في المجتمع او النسق الدولي المعاصر بقيمة ومكانة دولية تتناسب مع موقعها الجغرافي والاستراتيجي ومواردها البشرية والمادية من حيث الكم والكيف وقدراتها الصناعية والعسكرية والعلمية والتكنولوجية، وكفاءة نظامها السياسي ورموزه السياسية في التعامل والتواصل والتفاعل مع احداث العالم، ومدى نجاح قيادتها السياسية في التوفيق بين الاهداف الوطنية ووسائل تنفيذها وواقع المجتمع الدولي ومعطياته المتاحة والممكنة، وفي عهد الرئيس علي عبدالله صالح فقد خطت اليمن خطوات كبيرة في ابراز وتحديد مكانتها ووجودها على الساحة الدولية، وحققت انجازات متميزة لاتقل أهمية عما تم تحقيقه على الصعيد الداخلي بما يؤكد المقولة القائلة بأن السياسة الخارجية الناجحة هي امتداد للسياسة الداخلية الناجحة والرشيدة وبأن كلا السياستين متكاملتان ومتداخلتان ووجهان لعملة واحدة.

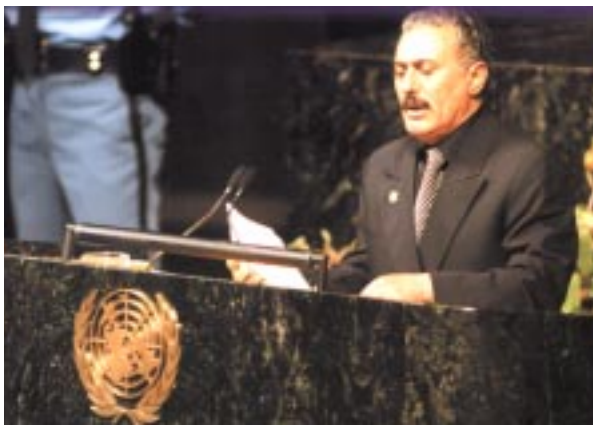

ومنذ السنوات الاولى لتسلم الرئيس علي عبدالله صالح لأمانة القيادة والمسئولية في البلاد كان يدرك أهمية الانفتاح على العالم الخارجي واهمية التحرك والتواصل الفاعل مع كل الدول والشعوب الشقيقة والصديقة من أجل اليمن وشعب اليمن وتنمية اليمن وخير اليمن وأمنها واستقرارها، وكان يدرك بحكم صفاته القيادية وما تتميز به شخصيته من حكمة ورشادة ورؤية وبصيرة ان اليمن لاتستطيع ان تحقق كل ماتريد وما تتطلع اليه في المجتمع الدولي الذي تتجاذبه صراعات الدول على القوة والسيادة والمصالح والنفوذ، ولكن واجبها الأول هو العمل الفاعل والتحرك في حدود الممكن والمتاح على أرض الواقع والحصول على اقصى قدر من هذا الممكن وهذا المتاح، ولذا فقد ارتبط النهج الخارجي اليمني بسياسة الواقعية والمرونة مع التمسك بالثوابت الوطنية العليا والمحافظة عليها.

معالم النجاح

وفي ظل المحافظة على حرية واستقلال وسيادة وأمن الجمهورية اليمنية وصيانة هويتها وطابعها الاجتماعي وشخصيتها القومية وقيمها الدينية وتقاليدها التاريخية والثقافية والحضارية فقد ارتبطت اليمن بالعمل الايجابي الفاعل والفعال في علاقاتها الخارجية، وسعت وعملت بكل الوسائل الممكنة من أجل توطيد قواعد السلم والامن الدوليين وتنمية وتطوير كافة اوجه التعاون مع الدول الاخرى وعلى اساس من التكافؤ والاحترام المتبادل ومصلحة جميع الاطراف.

وفي خطوط عامة وسطور مختصرة فإن أهم معالم وأبرز نجاحات وانجازات سياسة اليمن الخارجية على الصعيدين الاقليمي والدولي هي :

– تسعى اليمن على اساس الواقعية والمرونة ومن أجل خدمة مصالحها الوطنية الى الانفتاح على العالم الخارجي، والارتباط بالاقتصاد العالمي ذي الطبيعة الكونية الواحدة والمتشابكة ويدخل في هذا الاتجاه والتوجه الحاسم العمل على الارتباط باقتصاد السوق وبالعولمة المرشدة وبثورة المعلومات وبتطوير أبعاد وآفاق شراكتها العالمية وتوفير الظروف الملائمة لها محلياً بإصدار النظم والقوانين الواقعية المرنة والمتطورة مثل قانون الاستثمار اليمني بهدف تحويل اليمن الى مراكز الاستثمار المتقدم في منطقة الشرق الاوسط عامة وعلى مستوى العالم العربي بوجه خاص.

– تعطى اليمن وقيادتها السياسية الرشيدة اهمية خاصة لتقوية وتدعيم اواصر التعاون والثقة المتبادلة مع الدول الكبرى ذات الثقل السياسي والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي وذات التأثير الحاسم والحاكم على مجريات واحداث السياسة العالمية والعلاقات الدولية.

– تولي اليمن أهمية خاصة ومتميزة لتفعيل وتطوير علاقاتها وعلى كافة الاصعدة وفي جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية مع الدول العربية والاسلامية الشقيقة وتعمل وباستمرار وبكل الوسائل الممكنة والمتاحة من أجل مساندة ونصرة قضايا العروبة والاسلام من منطلق التداخل والتكامل الكبير بين سلام وأمن واستقرار وقوة وتقدم اليمن وشعبها الابي العزيز وبين هذه الدول وشعوبها الابية العزيزة.

– تحظى دول شبه الجزيرة العربية باهتمام خاص ومركز ومكثف في سياسة اليمن الخارجية من منطلق مايربط اليمن بهذه الدول وشعوبها من علاقات عضوية ومصيرية وتراث ووشائج وتاريخ وجغرافيا وقيم واحدة، وقد نجح نهج الرئيس علي عبدالله صالح الرشيد الواقعي والحضاري في حل كافة الخلافات المحلية او ذات الابعاد الخارجية وفي مقدمتها خلافات الحدود والجغرافيا كما حدث مع سلطنة عمان عام ١٩٩٢م ومع المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٠م.

جسور تعاون وسلام

وقد اصبحت حدود اليمن مع هذه الدول عبارة عن جسور ومعابر للاخاء والتعاون والسلام والتنمية المشتركة وقد فُتح مجال الاستثمار في اليمن على مصراعيه لدول وشعوب شبه الجزيرة العربية وتشير الدلائل المؤكدة والمدعمة بمواقف قادة وشعوب هذه الدول وهيئاتها الرسمية وغير الرسمية الى قرب ارتباط اليمن بعضوية مجلس التعاون الخليجي وجاري العمل على تأهيل اليمن لهذه العضوية وتمهيد الطريق لهذه العضوية بما يتفق مع أمن وتقدم ومصالح جميع الأطراف.

– تقوم اليمن بحكم موقعها الاستراتيجي والجغرافي الحاكم على المدخل الجنوبي للبحر الاحمر المتاخم والمجاور لدول وشعوب القرن الافريقي بدور حيوي وايجابي من أجل توطيد دعائم التعاون والامن والسلم في هذه المنطقة لصالح جميع الاطراف، ويمكن وصف اليمن ببوابة الجزيرة العربية الاولى تجاه دول القارة الافريقية، ويلقى الدور اليمني الساعي الى حل المشاكل السياسية والتوترات والأزمات الحدودية بين دول هذه المنطقة التقدير الكبير على مستوى المنطقة والعالم ولليمن دورها الاساسي في انشاء مايعرف بتجمع صنعاء في اكتوبر ٢٠٠٢م وهو هيئة ومؤسسة دولية يضم الآن كلاً من اليمن والسودان واثيوبيا ويسعى الى الامتداد الى كل من اريتريا والصومال وجيبوتي ودول اخرى وذلك من أجل الارتقاء بكافة العلاقات الثنائية والجماعية لهذه البلدان والشعوب وتوطيد اسس ودعائم السلام ونبذ الحروب، والعمل على حل المشاكل القائمة بالطرق السلمية وإبعاد هذه المنطقة عن التدخلات الخارجية.

– تعتبر صنعاء عاصمة وحاضرة اليمن في الوقت الحاضر مركزاً دولياً متقدماً في المنطقة العربية بالنسبة لما يعقد فيها من مؤتمرات وندوات وفعاليات سياسية واقتصادية وعلمية، وفي مجال الديمقراطية وحقوق الانسان وحرياته، وتعمل القيادة اليمنية والمسئولون اليمنيون بجد واخلاص وبكل الوسائل المتاحة من أجل تعميق وتطوير هذه المكانة مع كل الدول والنظم السياسية والمؤسسات الحكومية في العالم.

– هناك جهود مكثفة تقوم بها الحكومة اليمنية الرشيدة من أجل التسويق والترويج لصورة اليمن الجديدة وما لديها من امكانات ومزايا نسبية وجغرافية واقتصادية وتراثية وحضارية وسياحية وما تتمتع به من امن وسلام واستقرار.

– تحظى السياحة والصناعة السياحية في اليمن باهتمام بالغ من قبل القيادة السياسية ومن قبل الحكومة ومؤسساتها الرسمية ومن قبل القطاع المدني والاهلي، واليمن مؤهلة في السنوات القادمة للتحول الى قطب سياحي متقدم بما يتناسب مع حجمها الطبيعي وموقعها الاستراتيجي والجغرافي ومساحتها وحيوية شعبها المتميزة وما لديها من حضارة وتراث عريق وجبال منيعة ووديان خصيبة وجزر كثيرة وسواحل يمتد طولها الى حوالى ٢٥٠٠كم تزخر بالثروات السمكية والثروات المعدنية.

– يجري العمل على قدم وساق وبكل جد وفاعلية على تطوير كافة مرافق وأوجه الحياة اليمنية الزراعية والصناعية والتجارية والاستثمارية وهناك شركات ومؤسسات عالمية عدة وكبرى تقوم بالاستثمار في اليمن وفي مقدمتها شركات النفط والمعادن وأضحت اليمن الآن تعد من الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز الطبيعي والمستقبل واعد يبشر بالخير والنماء والتطورلهذه البلاد وشعبها العريق الطيب الكريم.

■ الحضور اليمني في الخليج.. أمنياً وسياسياً واقتصادياً.. اكبر واهم من التعليقات التي تطلق هنا وهناك تأسياً من ماضٍ ذهب

لماذا يسيئ البعض الى اليمن؟

أحمد غرب❖

■ عودة العلاقات اليمنية الكويتية الى اوج قوتها كما كانت عليه قبل حرب الخليج الاولى يمثل مبعث بهجة وارتياح بالنسبة للشعبين اليمني والكويتي على حد سواء. كما انه يعكس حالة من التفاهم والتقارب الاخوي الجاد الذي جسدته العلاقات الوثيقة القائمة بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح وأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد. ومنذ أن شرعت الكويت الشقيقة في استقبال عهد جديد عنوانه الشيخ صباح الاحمد، باتت العلاقات الكويتية اليمنية في حالة تقارب متنامية بفضل الديناميكية السياسية التي يتميز بها الشيخ صباح الاحمد خصوصاً بعد الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس صالح الى الكويت لتقديم واجب العزاء في الامير الراحل جابر الصباح.

لكن الشيء الذي يثير المزيد من الأسف في قلوبنا كيمنيين هو لغة التجريح الشخصية التي كثيراً ما يستخدمها بعض الاخوة الكويتيين في نهج مخالف لدبلوماسية التقارب الاخوي التي اظهرها أمير الكويت ومشاعر البداية الطيبة المتماسكة التي تعبر عن آمال الشعبين اليمني والكويتي.

رغم ان الكويت الشقيقة لم تعلن عن أي مبلغ في مؤتمر الدول المانحة لليمن أسوة بالمملكة العربية السعودية التي قدمت مليار دولار والإمارات وقطر اللتين قدمتا مليار دولار أخرى وعمان التي قدمت ١٠٠ مليون دولار، باستثناء ٢٠٠ مليون دولار قدمتها الكويت كقروض ميسرة فقط وليس منحًا أو هبات، فقد استغربت كثيراً وانا اطالع ما ورد في احدى الصحف الكويتية من ان نواب في مجلس الأمة الكويتي استنكروا قيام الكويت بالتبرع بـ ٢٠٠ مليون دولار لليمن وذلك خلال اجتماع الدول المانحة لليمن، وهي عبارة عن قروض ميسرة. ونقلت صحيفة "الأنباء" الكويتية عن النواب تعليقاً على مشاركة الكويت في مشاريع استثمارية واقتصادية وزراعية من خلال صندوق التنمية إن "أبناء الشعب الكويتي أولى من غيرهم بخيرات بلادهم في ظل عدم استجابة الحكومة للدعوات النيابية لإسقاط القروض والتخفيف عن المواطنين".

ومع يقيني الكامل بأن هذا الخبر لا يمثل سوى شعور شخصي اقل ما يمكن القول عنه انه متزمت، خصوصا عندما نستمع الى النائب الكويتي مسلم البراك الذي حرص خلال دعايته الانتخابية اثناء ترشحه كنائب مؤخرا على التجريح بالرئيس علي عبدالله صالح في محاولة منه للمساس بالعلاقات اليمنية الكويتية.

اليوم يطالعنا النائب ذاته ليقول معلقا على القرض الميسر الذي منحته الكويت لليمن خلال مؤتمر المانحين ان "اليمن وجهت لنا لطمات كثيرة يفترض انها كفتنا لإغلاق الباب في وجهها". وأضاف "ما مدى قناعة الكويت بأن يكون هناك ناد للدول المانحة لليمن وهي من دول العالم الثالث نخرها الفساد؟" وزاد بقوله "هل سيقوم وزير المالية بإعلان الأرقام التي ستوضح نسبة العجز التراكمي؟ ونحن مؤمنون بأن وزير الخارجية يعرف تماما الأدوار التي لعبتها اليمن ضد الكويت وشعبها لكنه سعى لطمطمة تلك المواقف خشية ان تسبب له الحرج، وسياسة الإقراض هذه عبارة عن نزيف مادي تتعرض له الدولة".

والشيء الذي يمكن ان نصل اليه ونحن نسمع هذه الكلمات هو ان الاخ النائب الكويتي ينظر الى الوراء دائما او بنظارات سوداء لا ترى سوى لغة الحقد الفردية التي لا تثير أي اعتبار لأهمية النهوض بالعلاقات بين الشعوب العربية وتوحيد الصفوف وعدم التأسي على ما فات.

اعتقد ان المهم لنا ونحن نستقبل عهداً جديداً وواقعاً مختلفاً من الوضع الاقليمي والتحديات المتلاطمة ان ندرك ان لغة التفرقة والازدراء التي يمثلها البعض لا تمثل نهجاً عقلانياً ولا منطقياً ولا اخلاقياً بقدر ما تعبر عن شخصيات انانية تعبر عن مرض شخصي يكن العداء لعلاقات قوية بين شعبين شقيقين هما اليمن والكويت.

ومن المهم على هؤلاء ان يدركوا جيدا ان اليمن قادر على فرض ذاته الخليجية بعلاقاته وشراكته القائمة مع جميع دول الخليج بما فيها الكويت بحكم ان الجميع باتوا في قارب واحد وروابط الاخوة تظل سيدة الموقف والتسامح هو اللغة الاخلاقية التي يفترض ان تسود بين الاخوة. اما لغة الهجوم العشوائي على اليمن وتحركات التقارب اليمني الخليجي والتعليق غير اللائق على كل ما يتعلق باليمن فهي لغة لا يرفضها اليمنيون فقط بل يرفضها كل حكيم في الشعب الكويتي.

والحال، فإن العلاقات اليمنية الكويتية اقوى من ان يتم استهدافها بمحاولات البعض جر هذه العلاقات الى الوراء فالواقع الاقليمي والخليجي يستلزم النظر الى الامام والى المستقبل المشرق وفق لغة اخوية مشتركة تتجاوز سلبيات الماضي. هذه هي الرؤية الحقيقية السليمة لمواجهة التحديات الصعبة التي تمر بها المنطقة العربية بأكملها.

بين الكسب الشخصي.. والصراع الضيق

منظمات.. مجرد عناوين

■ لاشك بأن مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني تلعب دوراً كبيراً في اثراء الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.. وغيرها، وفي الاسهام في توعية المجتمع والدفاع عن حقوقه واشراكه في تنمية هذه المجالات في ظل المناخ الديمقراطي والدعم والتسهيلات المتاحة لها حكومياً ولكن على الرغم من انتشار اسماء وعناوين الكثير من المنظمات فإن اعمالها لاتزال كما هي مجرد عناوين.. باستثناء القليل.

المجتمع اليوم صار ينظر الى منظمات المجتمع على انها وسيلة لغايات شخصية.. بعضها يسمع عنها ولايعرف مكانها ولامكان لها.. وأخرى تظهر بنشاط لايام قليلة بالسنة ثم تختفي في شقة مفروشة ومنها من يأمر بالمعروف ويسنى نفسه.. واغلبها ساحة لصراع سياسي، حزبي قبلي لايخدم اي مصلحة.

كتب: نجيب شجاع الدين

بداية العام المقبل ٢٠٠٧م ينظر القضاء في شأن اكثر من ٥٠٠ جمعية ومؤسسة اهلية تم احالتها مؤخراً لإرتكابها عدداً من المخالفات..

والسؤال المطروح.. لماذا؟ وماهي مشاكل المؤسسات الاهلية ومن أين تأتي؟

بين الكسب الشخصي.. والصراع الحزبي

في هذا الشأن يشير وكيل وزارة الشئون الاجتماعية الاخ علي صالح عبدالله الى العدد الكبير لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في اليمن بحدود ٥٠٠٠ جمعية، ولكن الناتج او الفائدة منها اقل من هذا الحجم من بين الخمسة آلاف جمعية لايتجاوز الناشط منها الـ٣٠٪.

وقال الوكيل : بالطبع هناك صعوبات حقيقية تواجه بعض المنظمات كما ان هناك عوامل ذاتية وراء انكفاء البعض الآخر.

وفيما يخص الصعوبات الحقيقية التي تواجه المؤسسات الاهلية فهي من وجهة نظري تتمثل في نقص الموارد والامكانات اللازمة لاداء نشاطها.. ايضاً مايتعلق بالكفاءة الادارية والفنية المتدنية للهيئات والمجالس الادارية لمعظم المنظمات التي يديرها افراد ليس لديهم ادنى خبرة في هذا المجال.

وبالنسبة للعوامل الذاتية في تقديري كثير من المنظمات الاهلية ليس لديها رؤية لعملها وتفتقر لرؤية عمل بحيث تبدأ بعمل سليم يضمن الاستمرار.

واشار الى المفهوم الخاطئ لدى بعض الجمعيات للعمل الاهلي بانه مجال للكسب الشخصي او يستغل الشخص وجاهته السياسية او الحزبية او القبلية.. وكذا مايتعلق بعوامل التدخلات والصراعات الحزبية ونقلها الى هذه المنظمات.

وكيل وزارة الشئون الاجتماعية :

لا رؤية عمل للجمعيات وأكثر من ٢٠٠ جمعية ترتكب مخالفات

ربع مليار سنوياً

وعن دور الحكومة في تعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني وتذليل الصعوبات التي تقف أمامها قال :

بالرغم من اوجه الدعم التي تقدمها وزارة الشئون الاجتماعية للمنظمات فالدعم المالي الذي يصل الى أكثر من ٢٥٠ مليون ريال سنوياً بالاضافة الى الدعم الفني بشكل مساعدات عينية واجهزة وخبرات وتدريب وتأهيل فإن الدعم مازال بحاجة للتوسع.

والوزارة تحاول المساعدة في حدود امكاناتها إلاّ ان صعوبات المنظمات مفتعلة من قبلها.

وأكد علي عبدالله قائلاً : ان العمل الاهلي موجود بغض النظر عن كل هذا وهناك العديد من الجمعيات والمنظمات تشارك الحكومة في كثير من المجالات وتوفير خدمات للعديد من المواطنين واعمالها منتشرة كالصناديق ومؤسسات دعم ذوي الاحتياجات الخاصة.

هناك منظمات تشوش على العمل الاهلي وتخلق حالات عداء

مثير للسخرية

في العام الماضي تم شطب ١٥٠٠ منظمة من سجلات الوزارة وخلال الاسابيع تم احالة العديد من المنظمات الى الاجهزة القانونية باتجاه حل الجمعيات المخالفة.

هذه الجمعيات شطبناها من سجلاتنا وتم تجميد التعامل معها لارتكابها مخالفات متعددة وذلك ضمن القانون فالوزارة ملتزمة بالقانون وتتحمل مسئولياتها في تطبيقه.

والقيام بعمل رصد المنظمات المخالفة يأتي للحفاظ على مصلحة العمل الاهلي لانها تشوش عليه وتخلق حالات عداء فيما بينها او بين المؤسسات الاخرى الى جانب نهب الموارد او عدم التزامها بالقانون كاقامة دورة انتخابية كل ٤ سنوات وهناك جمعيات لها اكثر من ١٠ سنوات لم تقم بأي دورة.

واضاف وكيل وزارة الشئون الاجتماعية : المثير للسخرية ان هناك منظمات حقوقية تهتم بقضايا حقوق الانسان والديمقراطية وهي اول المنتهكين للممارسة الديمقراطية داخل العمل الاهلي.

ومشيراً الى ان اغلب المنظمات اما يسيطر عليها افراد ذوو مهارات فنية او وجاهات سياسية وحزبية وقبلية مما يجعلها ضعيفة.

واكد ان الوزارة تقوم باتخاذ الاجراءات بحسب القانون عن طريق عرض المخالفات على القضاء.